



INSURANCE CONTROL COMMISSION
لجنة مراقبة هيئات الضمان

رقم المحفوظات: ١٨١٥ / ل.م.ض. ٢٠١٨/
بيروت، في ٧ - حزيران ٢٠١٨

كتاب إلى جميع شركات الضمان العاملة في لبنان

الموضوع: تطبيق القرار رقم ١٨٦/ل.م.ض المتعلق بتحديد بعض الشروط الدنيا لتقديمات عقود ضمان الطبابة والإستشفاء.

تذكر لجنة مراقبة هيئات الضمان، كافة هيئات الضمان التي تصدر عقود ضمان الطبابة والإستشفاء، بضرورة احترام مدرجات القرار المذكور أعلاه (ضمان تجديد العقود وفقاً لشروطها الأساسية) وتطبيقه بدقة حفاظاً على حقوق حملة العقود، والامتناع عن محاولات تضمين عقود الضمان ما يفقد هذا البند الغاية التي وضع من أجلها.

إن أي بند وارد في الشروط العامة أو الخاصة لعقود ضمان الطبابة والإستشفاء، ويهدف إلى محاولة إفراغ ضمانات تجديد العقود من مضمونها، يفقد للقيمة القانونية كون هذه الميزة أُقرت بموجب نصّ تنظيمي مُلزم.

وتشير اللجنة في معرض مراجعتها للتعديلات على الشروط العامة لعقود ضمان الطبابة والإستشفاء تطبيقاً للقرار المذكور أعلاه، بأنها سوف تحجب الموافقة المسبقة على أي عقد لا يستوفي الشروط والمعايير التي وضعها القرار المذكور أعلاه. كما أنها ستتخذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق الشركات المخالفة وصولاً إلى حد الإيقاف عن إصدار وتجديد عقود ضمان الطبابة والإستشفاء.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام.

وزير الاقتصاد والتجارة
Raed Houri
رائد خوري
الجمهورية اللبنانية
الوزير
وزارة الاقتصاد والتجارة